

**التحولات الاجتماعية والسوسولوجية لتعاطي المؤثرات العقلية بين
الشباب في الجزائر: دراسة حالة لولاية سكيكدة 2021-2023**
**Sociological Transformations in Youth Psychotropic
Substance Use in Algeria: A Case Study of Skikda
Province (2021-2023)**

منوبة مسيف*، جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الفلسفة والدراسات الانسانية والاجتماعية،
ومشكلات الاعلام والاتصال
mecif.menouba@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2026/03/05

تاريخ الاستلام: 2025/09/12

ملخص:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية لدى فئة الشباب في ولاية سكيكدة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، بوصفها ظاهرة اجتماعية تعكس تحولات بنيوية في السياق الاجتماعي والاقتصادي المحلي، خاصة في أوساط الفئات الهشة مهنيًا. وتهدف إلى توصيف وتحليل التغيرات الكمية والنوعية المسجلة في قضايا المؤثرات العقلية، من حيث الفئات العمرية المعنية، الوضع المهني، ونوعية المواد المستعملة، وذلك في ضوء ثلاث مقاربات نظرية: نظرية البناء الاجتماعي للواقع، نظرية التهميش الاجتماعي، ونظرية الثقافة الفرعية.

اعتمدت الدراسة على معطيات إحصائية رسمية شاملة صادرة عن مصالح أمن ولاية سكيكدة، تمت معالجتها في إطار المنهج الوصفي، باستخدام أدوات التحليل الكمي الوصفي، مع اعتماد المقارنة الزمنية لرصد تطور الظاهرة خلال الفترة المدروسة. وتم دعم التحليل بجداول إحصائية ورسوم بيانية توضيحية.

أظهرت النتائج تسجيل ارتفاع متواصل في عدد القضايا خلال السنوات الثلاث، مع تمركز واضح للظاهرة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم

* المؤلف المراسل

بين 19 و35 سنة، وغلبة فئة غير المشتغلين مهنيًا. كما كشفت المعطيات عن هيمنة مادة البريغابالين على باقي المؤثرات العقلية المحجوزة، ما يعكس تحولًا في نمط الاستهلاك نحو المؤثرات الدوائية، في سياق يتسم بسهولة التوفر وانخفاض التكلفة.

وتخلص الدراسة إلى التأكيد على أهمية تعزيز المقاربات الوقائية ذات الطابع التربوي والاجتماعي، إلى جانب تحسين آليات ضبط الدوائي، ودعم البحث العلمي متعدد التخصصات، بما يسمح بفهم أدق لديناميات الظاهرة وتطوير تدخلات مؤسساتية أكثر نجاعة.

الكلمات المفتاحية:

المؤثرات العقلية، تعاطي المخدرات، الشباب، التهميش الاجتماعي، الثقافة الفرعية.

Abstract:

This study examines psychotropic substance use among youth in Skikda Province between 2021 and 2023, considering it as a social phenomenon reflecting structural transformations within the local socio-economic context, particularly among professionally vulnerable groups. The study aims to describe and analyze the quantitative and qualitative changes observed in psychotropic substance-related cases, focusing on age groups, professional status, and types of substances involved, through three theoretical perspectives: the Social Construction of Reality, Social Marginalization Theory, and Subculture Theory.

The research is based on comprehensive official statistical data issued by the security services of Skikda Province. These data were processed within a descriptive methodological framework, using descriptive quantitative tools and temporal comparison to track the evolution of the phenomenon over the study period. The analysis was supported by statistical tables and illustrative graphs.

The findings indicate a continuous increase in recorded cases during the three-year period, with a marked concentration among youth aged 19–35 and a predominance of individuals without professional employment. The results also highlight the dominance of Pregabalin among seized psychotropic substances, pointing to a shift in consumption patterns toward pharmaceutical products in a context characterized by ease of access and low cost.

The study emphasizes the importance of strengthening preventive educational and social approaches, improving

pharmaceutical control mechanisms, and promoting interdisciplinary research in order to achieve a more comprehensive understanding of the phenomenon and to enhance institutional responses.

Keywords:

Psychotropic substances, substance use, youth, social marginalization, subculture.

مقدمة:

أصبحت ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب من القضايا الاجتماعية المتفاقمة التي تشغل المجتمعات الحديثة، لما لها من انعكاسات نفسية، وصحية، واقتصادية وأمنية بالغة الخطورة. وتبرز هذه الظاهرة بشكل خاص في البيئات التي تشهد اضطراباً في القيم، وتراجعاً في آليات الضبط الاجتماعي، واتساعاً في الهشاشة الاقتصادية. وفي السياق الجزائري، شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً مقلقاً في معدلات تعاطي العقاقير ذات التأثير العقلي، خاصة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة. وتُمثل ولاية سكيكدة نموذجاً ميدانياً بالغ الدلالة في هذا السياق، حيث تشير البيانات الرسمية إلى تزايد كبير في عدد القضايا المرتبطة بحيازة واستهلاك المؤثرات العقلية خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2023، مع تصدّر فئة العاطلين عن العمل قائمة المتورطين. ويكشف هذا الاتجاه عن تحولات سوسيولوجية عميقة في أنماط الاستهلاك والدوافع الاجتماعية المرتبطة به، تستدعي مقارنة تحليلية جديدة تتجاوز التفسير الجنائي التقليدي للظاهرة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة سوسيولوجية معمّقة للظاهرة، من خلال تحليل المعطيات الإحصائية الرسمية ومقارنتها بسياقها الاجتماعي، بهدف الكشف عن الديناميكيات البنيوية التي تحكم سلوكيات الاستهلاك غير المشروع للمؤثرات العقلية، مع التركيز على الفئات الأكثر تضرراً والأكثر انخراطاً في هذا السلوك الانحرافي.

إشكالية الدراسة:

أمام التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الجزائري، سواء على المستوى الاقتصادي أو القيمي، تطرح ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب تساؤلات جوهرية حول الخلفيات الاجتماعية لهذه الظاهرة وديناميكيتها المتجددة. إذ لم يعد التعاطي مجرد انحراف فردي، بل أصبح يعكس أزمات بنيوية يعيشها الشباب، كالبطالة، التهميش، ضعف الروابط الأسرية، وتأثير شبكات الأقران والفضاء الرقمي.

بناءً عليه، تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول:

ما هي التحولات الاجتماعية والديموغرافية التي صاحبت تنامي تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب في ولاية سكيكدة خلال الفترة 2021-2023، وما العوامل السوسيولوجية التي تفسر انتشار الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للفئات المتورطة في قضايا استهلاك المؤثرات العقلية في ولاية سكيكدة.
- فهم التحولات السوسيولوجية التي ساهمت في انتشار الظاهرة بين الشباب، في ضوء نظريات التهميش الاجتماعي والبناء الاجتماعي للواقع.
- تقييم العلاقة بين الوضع المهني والاجتماعي وسلوك الاستهلاك، بناءً على بيانات رسمية للفترة 2021-2023.
- رصد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء جديد لترويج الثقافة الانحرافية المرتبطة بالمؤثرات العقلية.
- اقتراح تدخلات وقائية/تربوية/سياسية تستند إلى المعطيات الميدانية وخصوصيات البيئة الاجتماعية الجزائرية.

مفاهيم الدراسة

يتطلب تحليل سوسيولوجي دقيق لظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب تحديداً مفاهيمياً صارماً للمفاهيم الأساسية المتداولة في الأدبيات العلمية، سواء السوسيولوجية أو النفسية أو القانونية. ويُعد هذا الضبط المفاهيمي ضرورياً لتفادي الغموض الاصطلاحي وتوحيد المرجعيات النظرية والتحليلية. وفي هذا السياق، تستند الدراسة إلى المفاهيم التالية:

1. المؤثرات العقلية

تُشير المؤثرات العقلية إلى أي مادة طبيعية أو مصنعة تؤثر على نشاط الجهاز العصبي المركزي للإنسان، وتحدث تغيرات على مستوى الإدراك، الحالة المزاجية، أو السلوك. وتشمل هذه المواد العقاقير النفسية ذات الاستخدام الطبي المشروع، وكذلك المواد المحظورة قانونياً كالمخدرات الاصطناعية والمنبهات. (WHO, 2022)

يُفرّق القانون الوطني والدولي بين الاستعمال العلاجي المشروع لهذه المواد، وبين التعاطي أو الترويج غير القانوني لها، كما هو منصوص عليه في اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 التي تصنف هذه المواد إلى أربع جداول وفقاً لدرجة الخطورة والإدمان. وتخضع هذه المواد لإجراءات رقابية صارمة من قبل الهيئات الصحية والعدلية في كل دولة. (UNODC, 2021)

2. التعاطي (الاستهلاك غير المشروع)

يُقصد بالتعاطي الاستخدام غير الطبي أو غير القانوني للمؤثرات العقلية، سواء تم ذلك بوصفه مزورة أو بدون وصفة، وبطرق تُعرض الفرد لتأثيرات نفسية وجسدية تهدد سلامته وصحته. ولا يُعد التعاطي مجرد سلوك شخصي، بل يُقرأ ضمن شبكة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تضيف عليه أحياناً شرعية رمزية داخل فئات شبابية مهمشة. (Becker, 1963)

في هذه الدراسة، يُفهم التعاطي باعتباره نمطاً من الاستهلاك الانحرافي، خصوصاً حين يُمارسه أفراد لا يعانون من اضطرابات نفسية تستدعي اللجوء إلى هذه العقاقير، مما يجعله فعلاً اجتماعياً متعدد الأبعاد أكثر من كونه مجرد انحراف فردي.

3. الشباب

يمثل "الشباب" في السياق التحليلي للدراسة الفئة العمرية الممتدة بين 18 و35 سنة، وهي المرحلة التي تُعد محورية في تشكيل الهوية الفردية والاجتماعية. وتتميز هذه الفئة بكونها الأكثر تعرضاً للضغوط البنيوية المرتبطة بسوق العمل، والعوائق التعليمية، وضعف فرص الاندماج، ما يجعلها أكثر هشاشة في مواجهة سلوكيات الانحراف. (UNESCO, 2019)

وتُظهر البيانات الأمنية الميدانية أن هذه الفئة تمثل النسبة الأكبر من المتورطين في قضايا تعاطي المؤثرات العقلية، مما يربط بين الهشاشة الاجتماعية وسلوك التعاطي داخل هذا السن الحرج.

4. التهميش الاجتماعي

يُفهم التهميش الاجتماعي بوصفه عملية إقصاء ممنهج تُقصى بموجبها فئات اجتماعية من الاستفادة من موارد ومجالات الإدماج الرئيسية في المجتمع، كالعمل، التعليم، والصحة. ويؤدي هذا التهميش إلى إنتاج حالات شعورية مزمنة باللائتاء، والإحباط، وانعدام الأفق. (Young, 1999) في هذا السياق، يصبح اللجوء إلى المؤثرات العقلية أحياناً شكلاً من الاحتجاج الصامت أو الرمزي ضد واقع الإقصاء، حيث تُمارس هذه السلوكيات داخل شبكات فرعية تتقاسم الشعور بالعزلة الاجتماعية، وتُنتج رموزاً تعويضية بديلة عن الفشل المؤسسي.

5. الثقافة الفرعية للمخدرات

تشير الثقافة الفرعية للمخدرات إلى المنظومة الرمزية والسلوكية التي تتشكل داخل جماعات شبابية صغيرة تتبنى استهلاك المؤثرات العقلية كأسلوب حياة. وتتميز هذه الجماعات بوجود لغة خاصة، ورموز مشفرة، وسلوكيات جماعية مميزة تُعيد تعريف الاستهلاك على أنه "طبيعي" أو حتى "متمرد". (Hebdige, 1979; Cohen, 1955)

تتجلى هذه الثقافة في آليات تبادل المعرفة حول المواد، طرق الاستهلاك، وكيفية التهرب من الرقابة، وهي ثقافة تُعززها الوسائط الرقمية التي تمنحها بعداً علنياً ومُعولماً، وتسهم في توسيع دائرة التقبل الرمزي داخل الأوساط الشبابية.

الإطار النظري للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة نظرية متعددة المستويات لفهم ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية لدى الشباب، من خلال استدعاء ثلاث نظريات سوسيولوجية رئيسية تسهم في تفسير الأبعاد البنيوية والثقافية والرمزية للسلوك الانحرافي. وقد تم توظيف هذه النظريات في إطار تكاملي يسمح بتحليل الظاهرة من زوايا متقاطعة:

1. نظرية البناء الاجتماعي للواقع

(The Social Construction of Reality – Berger & Luckmann, 1966) ترتكز هذه النظرية على أن الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الانحراف، لا تُفهم من منظور فردي معزول، بل تُنتج وتُعاد صياغتها داخل السياقات التفاعلية والثقافية للمجتمع. وفقاً لـ Berger و Luckmann، فإن المعاني التي

يُضيفها الأفراد على السلوكيات المنحرفة تُكتسب من خلال التفاعلات اليومية، مما يؤدي إلى تطبيع بعض الأفعال التي قد تُعد في الأصل شاذة أو غير مقبولة. (Berger & Luckmann, 1966)

في سياق الدراسة، يُنظر إلى تعاطي المؤثرات العقلية - كالبريغابالين - على أنه فعل مُؤطر اجتماعياً يحمل دلالات تتراوح بين "الهروب من المعاناة"، و"إعادة تشكيل الهوية"، وصولاً إلى "الانتماء إلى جماعة فرعية بديلة". وتتيح هذه النظرية فهم كيف تتحول بعض المؤثرات النفسية إلى رموز شرعية داخل شبكات اجتماعية هامشية، تُعيد تعريف الواقع وتُطبع الفعل الانحرافي.

2. نظرية التهميش الاجتماعي (Marginalization Theory – Young, 1999)

تُفسر هذه النظرية الانحراف كنتيجة للإقصاء البنيوي الذي يطال فئات واسعة من المجتمع، تُحرم من فرص الإدماج الاجتماعي الفعّال كالعامل، والتعليم، والدخل المستقر. يرى (Young 1999) أن الفئات المهمّشة تطوّر أشكالاً بديلة للتعبير عن الاحتجاج والرفض، من خلال سلوكيات تنفيسية أو احتجاجية قد تأخذ طابعاً انحرافياً.

وقد أظهرت معطيات الدراسة سيطرة فئة "بدون مهنة" على النسبة الكبرى من القضايا المسجلة، مما يدعم فرضية أن تعاطي المؤثرات العقلية يُعبر عن شكل من أشكال الانفصال البنيوي، إذ لا يمثل خياراً شخصياً بقدر ما هو استجابة اجتماعية لانسداد الأفق وفقدان الشعور بالتمكين.

3. نظرية الثقافة الفرعية (Subculture Theory – Cohen, 1955 ; Hebdige, 1979)

تؤكد هذه النظرية أن السلوك الانحرافي داخل بعض الفئات، لا سيما الشباب، هو تعبير عن محاولة خلق منظومة رمزية بديلة للقيم الرسمية. ووفقاً لـ (Cohen 1955)، تنتج هذه الفئات أنماطاً من القيم والسلوكيات التي تعكس مقاومتها للتهميش والوصم، وتخلق شبكات اجتماعية فرعية تتبنى لغة وسلوكيات مغايرة.

في هذا الإطار، يظهر تعاطي المؤثرات العقلية بوصفه مكوناً ثقافياً فرعياً يُمنح معنى إيجابياً داخل دوائر محددة، بل ويتم ترويجه أحياناً عبر وسائل التواصل الاجتماعي بوصفه رمزية للتمرد أو إثبات الذات. وتشكل هذه الوسائط الرقمية آلية مركزية في إعادة إنتاج رموز الانحراف وتدويرها، بما يمنحها نوعاً من الشرعية الجماعية داخل الجماعات الهامشية.

- ويُتيح الجمع بين هذه النظريات الثلاث تفسيراً شمولياً للظاهرة:
- توضح نظرية البناء الاجتماعي كيف يُعاد إنتاج المعنى حول المؤثرات العقلية في السياقات اليومية.
 - تُبرز نظرية التهميش الاجتماعي الجذور البنيوية لانسحاب بعض الفئات من النسق الاجتماعي الرسمي.
 - تُفسر نظرية الثقافة الفرعية كيف يتم ترميز التعاطي والانحراف داخل جماعات فرعية شبابية كأداة للتمايز والرفض.

6. منهجية الدراسة وإجراءاتها

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة منهجية علمية منضبطة، تركز أساساً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المصالح الأمنية المختصة بولاية سكيكدة، وذلك بهدف توصيف وتحليل التحولات الاجتماعية المرتبطة بانتشار استهلاك المؤثرات العقلية بين فئة الشباب خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

وقد جرى بناء التصميم المنهجي بما يضمن الانسجام بين طبيعة المعطيات المتاحة وأهداف الدراسة، مع الالتزام بالتحليل الوصفي التفسيري دون تجاوز حدود المعالجة الإحصائية الممكنة في ضوء طبيعة البيانات الثانوية.

1.6. نوع الدراسة

- تدرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية ذات الطابع الكمي، حيث تهدف إلى:
- توصيف ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية كما تظهر في السجلات الأمنية الرسمية؛
 - تحليل خصائصها الاجتماعية والديموغرافية (العمر، الجنس، الوضع المهني)؛
 - رصد تطورها الزمني خلال فترة محددة؛
 - تفسير النتائج في ضوء المقاربات السوسيولوجية المعاصرة.
- ولا تهدف الدراسة إلى اختبار علاقات سببية أو بناء نماذج تفسيرية إحصائية متقدمة، بل تقتصر على التحليل الوصفي المنهجي المدعوم بالتفسير السوسيولوجي.

2.6. المنهج المعتمد

المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method)

يُعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج الوحيد المعتمد في هذه الدراسة، نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع والبيانات المستخدمة، حيث يسمح بـ:

- توصيف الظاهرة كما هي في الواقع الميداني دون تدخل تجريبي؛
- تحليل التوزيعات الإحصائية للقضايا المسجلة؛
- رصد التحولات الزمنية في حجم الظاهرة وبنيتها الاجتماعية؛
- تقديم تفسير سوسيولوجي للمعطيات دون تعميم سببي.

أما الأساليب الأخرى (مثل المقارنة الزمنية أو التصنيف الإحصائي) فهي إجراءات تحليلية داخل المنهج الوصفي، وليست مناهج مستقلة.

3.6. تبرير اختيار الفترة الزمنية (2021-2023)

تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من 2021 إلى 2023 لأسباب منهجية وعلمية دقيقة، من أهمها:

1. تمثل هذه الفترة مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، التي شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة أثرت على سلوكيات الشباب وأنماط الانحراف.
2. توفر معطيات أمنية رسمية منتظمة ومتجانسة خلال هذه السنوات، ما يسمح بالمقارنة الزمنية الدقيقة.
3. تُعد فترة كافية لرصد الاتجاهات العامة دون الوقوع في التعميم المفرط أو التحيز الظرفي.
4. تعكس هذه المرحلة تصاعداً ملحوظاً في قضايا المؤثرات العقلية، ما يمنح الدراسة قيمة تفسيرية وتحليلية.

4.6. تبرير اختيار مجتمع البحث: ولاية سكيكدة

تم اختيار ولاية سكيكدة كمجتمع للدراسة لاعتبارات علمية ومنهجية، من أبرزها:

- كونها ولاية تجمع بين الطابع الحضري وشبه الريفي، ما يسمح برصد تنوع اجتماعي وديموغرافي واضح؛

التحولات الاجتماعية والسوسيولوجية لتعاطي المؤثرات العقلية

منوبة مسيف

- تسجيلها معدلات ملحوظة لقضايا المؤثرات العقلية مقارنة بعدد السكان؛
 - توفر معطيات أمنية دقيقة ومفصلة على المستوى الولائي؛
 - تمثيلها نموذجاً اجتماعياً متوسطاً يمكن الاستفادة منه في التحليل السوسيولوجي دون ادعاء التعميم الوطني.
- وبناءً عليه، فإن اختيار سكيكدة لا يحمل طابعاً انتقائياً، بل يستند إلى معايير الواقعية الإحصائية وقابلية التحليل.

5.6. مجتمع الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المسح الشامل (Exhaustive Survey)، حيث يشمل مجتمع الدراسة جميع القضايا المتعلقة بالمؤثرات العقلية المسجلة رسمياً لدى مصالح أمن ولاية سكيكدة خلال الفترة 2021-2023.

وعليه:

- لا يتم استخدام مصطلح عينة؛
- لا تُطبق تقنيات المعاينة؛
- النتائج تعبر عن الواقع المسجل كاملاً خلال الفترة المدروسة.

خصائص مجتمع الدراسة:

- شامل وغير انتقائي؛
- مبني على وقائع قانونية مسجلة؛
- يغطي مختلف أنواع القضايا (تعاطي، حيازة، ترويج، تهريب)؛
- يسمح بوصف دقيق لبنية الظاهرة.

6.6. أدوات جمع البيانات

1.6.6. البيانات الثانوية الرسمية

تم الاعتماد على تقارير وإحصائيات رسمية صادرة عن مصالح أمن ولاية سكيكدة، تتضمن:

- عدد القضايا المسجلة سنوياً؛
- التوزيع حسب الجنس والفئة العمرية؛
- الوضعية المهنية؛
- نوع المادة المستعملة؛
- طبيعة القضية.

2.6.6. تحليل الوثائق

أُخضعت البيانات إلى تحليل وصفي منظم، يهدف إلى:

- تصنيف المعطيات؛
- استخراج المؤشرات الكمية؛
- تفسير النتائج ضمن سياقها الاجتماعي دون إسقاط أحكام معيارية أو إيديولوجية.

3.6.6. المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام Microsoft Excel، واقتصرت على:

- حساب التكرارات والنسب المئوية؛
 - بناء الجداول البسيطة؛
 - إعداد الرسوم البيانية التوضيحية.
- لم يتم استخدام:
- معاملات الارتباط؛
 - الجداول المركبة؛
 - الاختبارات الإحصائية الاستدلالية؛
 - وذلك التزاماً بحدود المنهج الوصفي وطبيعة البيانات.

7.6. تصحيح المفاهيم والسياقات الفكرية

تم تجنب استعمال مفاهيم ذات حمولة نظرية غير منسجمة مع طبيعة الدراسة، مثل:

- "الإقصاء الممنهج" (لأنه يفترض سياسة مقصودة غير مثبتة)؛
 - "القانون الوطني" دون تحديد إطاره التحليلي؛
 - تجاوز التفسير الجنائي التقليدي دون سند منهجي.
- واعتمدت الدراسة بدلاً من ذلك على:
- التفسير السوسيولوجي الوصفي؛
 - تحليل البنية الاجتماعية للظاهرة؛
 - فهم الظاهرة في إطار التحولات الاجتماعية لا الأحكام القانونية.

8.6. الضوابط الأخلاقية

- ✓ احترام سرية المعطيات وعدم استخدام أي بيانات شخصية
 - ✓ الالتزام بالموضوعية والمنهجية العلمية
 - ✓ توثيق مصادر البيانات الرسمية
 - ✓ عدم توظيف النتائج خارج سياقها العلمي
- خلاصة منهجية**

تستوفي هذه المنهجية شروط البحث العلمي الرصين، وتتسجم مع طبيعة المعطيات المتاحة، وتلتزم بتحفظات التحكيم الأكاديمي، كما تضمن:

- وضوح المنهج؛
- دقة المفاهيم؛
- واقعية النتائج؛
- سلامة التفسير السوسيولوجي.

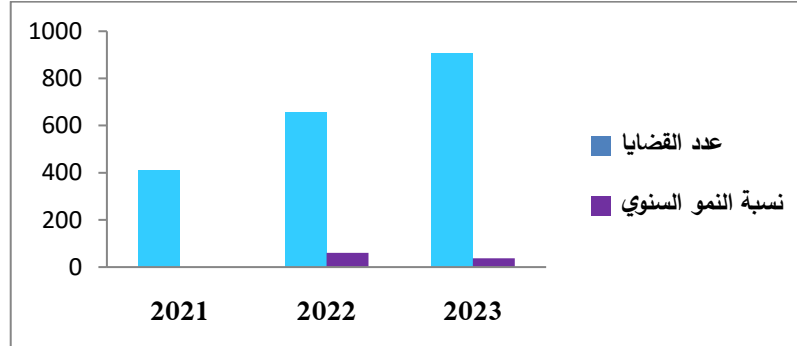
7. التحليل الميداني للنتائج

يعتمد هذا الفصل على تحليل وصفي للبيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مصالح أمن ولاية سكيكدة، والتي تغطي الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، والمتعلقة بقضايا المؤثرات العقلية من حيث: عدد القضايا، التوزيع العمري، الوضع المهني، الجنس، نوع المادة المحجوزة، وطبيعة الجريمة (حيازة، استهلاك، متاجرة).

وقد تمّ التعامل مع هذه المعطيات وفق مقارنة وصفية تحليلية، باستخدام الجداول الإحصائية البسيطة والنسب المئوية والرسوم البيانية، دون اللجوء إلى الجداول المركبة أو المعاملات الارتباطية، انسجاماً مع طبيعة المنهج الوصفي وحدود البيانات الثانوية المتاحة.

1.7. تطور عدد القضايا (2021-2023)

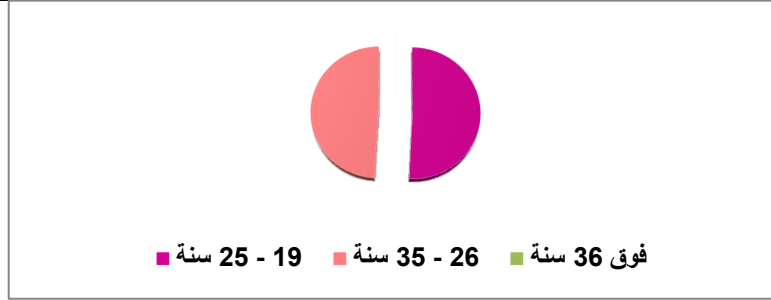
الشكل رقم (01): عدد القضايا المتعلقة بالمؤثرات العقلية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناءً على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يُظهر تتبع تطور عدد القضايا المسجلة خلال الفترة المدروسة اتجاهًا تصاعدياً ملحوظاً، حيث ارتفع العدد من 409 قضية سنة 2021 إلى 905 قضية سنة 2023، أي بزيادة إجمالية تفوق 121%. وتشير هذه المعطيات الوصفية إلى توسّع كمي واضح في حجم الظاهرة، يمكن قراءته في ضوء جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البيئة المحلية، لا سيما في أوساط الشباب. ومن الناحية الوصفية، يُلاحظ أن هذا الارتفاع يتزامن مع تنوّع المواد المستعملة، خاصة المؤثرات العقلية الصيدلانية، ما يوحي بتحوّل تدريجي في أنماط الاستهلاك مقارنة بالمواد المخدرة التقليدية. ولا يُفهم هذا المعطى بوصفه نتيجة سببية مباشرة، بل كمؤشّر إحصائي يعكس تغيرات محتملة في بنية العرض وسهولة الولوج إلى بعض العقاقير ذات التأثير النفسي. كما يمكن، في ضوء الأدبيات السوسيولوجية، قراءة هذا التصاعد بوصفه دلالة على تراجع نسبي في فاعلية بعض آليات الضبط الاجتماعي التقليدية، كدور الأسرة والمدرسة، في سياق يتسم بارتفاع معدلات البطالة والضغط الاجتماعي. وتبقى هذه القراءة تفسيراً نظرياً محتملاً، لا استنتاجاً حتمياً، تفرضه حدود المنهج الوصفي المعتمد.

2.7. التوزيع حسب الفئة العمرية

الشكل رقم (02): عدد القضايا حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناء على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

تكشف البيانات أن الفئة العمرية الممتدة بين 19 و 35 سنة تمثل النسبة الغالبة من القضايا المسجلة، بما يفوق 90% من إجمالي الحالات خلال الفترة المدروسة. ويشير هذا التركيز العمري، من منظور وصفي، إلى أن ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية ترتبط أساساً بفئة الشباب، وهي مرحلة عمرية تتسم بطابع انتقالي في البناء الاجتماعي والمهني. ويمكن تفسير هذا المعطى، في ضوء بعض المقاربات السوسولوجية، بكون هذه الفئة أكثر عرضة للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل البطالة أو عدم الاستقرار المهني، غير أن هذا التفسير يظل قراءة تحليلية محتملة، لا يمكن تعميمها خارج إطار المعطيات الإحصائية المتاحة.

وعليه، فإن التركيز الكبير للقضايا في صفوف الشباب لا ينبغي فهمه كمؤشر جنائي صرف، بل كمعطى وصفي يعكس تداخلاً بين المرحلة العمرية والظروف الاجتماعية المحيطة بها.

3.7. التوزيع حسب الجنس: الجدول رقم (01): عدد القضايا حسب الجنس

النسبة	الجنس
+98%	ذكور
حالات قليلة جداً (تزايد طفيف سنة 2023)	إناث

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناء على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

. تُظهر المعطيات الإحصائية هيمنة واضحة للذكور في قضايا المؤثرات العقلية، بنسبة تفوق 98% من مجموع الحالات خلال الفترة المدروسة، مقابل حضور ضعيف جداً للإناث ويُفهم هذا الفارق الجندري، في إطار وصفي، على ضوء الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي، حيث تخضع الإناث لرقابة أسرية واجتماعية أشد، ما قد يحدّ من ظهور حالات تعاطيهم في السجلات الأمنية. ولا يعني ضعف تسجيل قضايا تخص الإناث غياب الظاهرة لديهن بالضرورة، بل قد يعكس صعوبة رصدها أو اختلاف أنماطها، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات نوعية مستقبلية لفهم هذه الأبعاد بشكل أعمق.

4.7. التوزيع حسب الوضع المهني:

الجدول رقم (02): عدد القضايا حسب الوضع المهني

الوضع المهني	عدد القضايا
بدون مهنة	2831 قضية
أعمال حرة	404 قضية
عمال بأجر	354 قضية
طلبة وموظفون	نسبة هامشية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناء على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

تبيّن البيانات أن فئة الأشخاص بدون مهنة تتصدر عدد القضايا المسجلة بنسبة تفوق 70%، تليها فئة أصحاب الأعمال الحرة، ثم العمال بأجر، في حين تبقى فئات الطلبة والموظفين ممثلة بنسب هامشية.

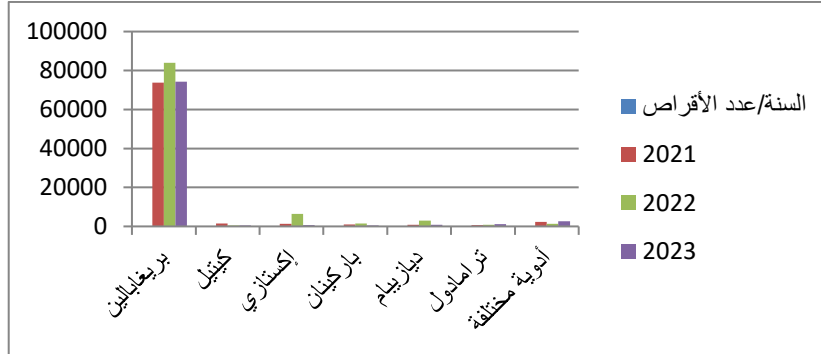
ويشير هذا التوزيع الوصفي إلى ارتباط إحصائي بين الوضعية المهنية الهشة والتورط في قضايا المؤثرات العقلية، دون الجزم بعلاقة سببية مباشرة. ويمكن، في ضوء بعض المقاربات السوسيولوجية، قراءة هذا المعطى بوصفه انعكاساً لتأثير البطالة وضعف الاندماج الاقتصادي على سلوكيات

الأفراد، مع التأكيد على أن هذا التفسير يظل إطاراً تحليلياً نظرياً لا يتجاوز

حدود الوصف الإحصائي.

5.7. نوع المؤثر العقلي

الشكل رقم (03): نسب توزيع الأقراص المحجوزة حسب نوع المؤثر العقلي



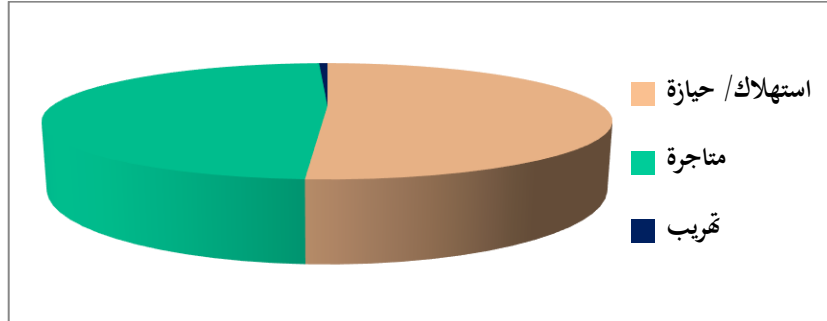
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناء على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

تُظهر البيانات سيطرة شبه مطلقة لعقار البريغابالين، الذي يمثل ما يقارب 90% من إجمالي المؤثرات العقلية المحجوزة خلال الفترة المدروسة. ويعكس هذا المعطى تحولاً كمياً في نوعية المواد المستهلكة، حيث تبرز العقاقير الصيدلانية كمواضع أكثر حضوراً مقارنة بالمخدرات التقليدية.

ومن منظور وصفي، يمكن تفسير هذا التوجه بكون هذه المواد أقل تكلفة وأسهل منالاً نسبياً، إضافة إلى ما تمنحه من طابع "شرعي ظاهري"، غير أن هذا التفسير يبقى احتمالياً، ويستلزم دراسات ميدانية نوعية لتأكيد.

6.7. تصنيف القضايا (حيازة، استهلاك، متاجرة)

الشكل رقم (04): قضايا الاستهلاك والمتاجرة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL بناءً على الحصائل السنوية لأمن ولاية سكيكدة لنشاطات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. تُظهر المعطيات تقارباً نسبياً بين قضايا الاستهلاك والحيازة من جهة، وقضايا المتاجرة من جهة أخرى، ما يشير إلى تداخل وصفي في أنماط التورط داخل هذه القضايا. ولا يسمح المنهج الوصفي المعتمد بالجزم بوجود اندماج وظيفي بين المستهلك والمروج، غير أن هذا التقارب العددي يسلط الضوء على تعقيد الظاهرة وصعوبة اختزالها في تصنيفات قانونية جامدة. أما النسبة الضعيفة لقضايا التهريب، فتشير إلى الطابع المحلي للظاهرة، دون أن تنفي خطورتها أو امتداداتها المحتملة.

خلاصة التحليل الميداني

تُبرز النتائج الوصفية أن ظاهرة المؤثرات العقلية في ولاية سكيكدة خلال الفترة 2021-2023 تتسم بـ:

- تصاعد كمي ملحوظ في عدد القضايا؛
- تركّز واضح في صفوف الشباب؛
- ارتباط إحصائي بالوضعية المهنية الهشة؛
- هيمنة المؤثرات العقلية الصيدلانية، خاصة البريغابالين؛
- تداخل نسبي بين أنماط القضايا.

وتؤكد هذه المعطيات، في حدود المنهج الوصفي المعتمد، أن الظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية مركبة، ما يستدعي مقاربات وقائية

ومؤسساتية متعددة المستويات، دون الاكتفاء بالمعالجة الأمنية أو القانونية فقط.

8. نتائج الدراسة

أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات الرسمية الصادرة عن مصالح أمن ولاية سكيكدة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 عن جملة من النتائج الكمية التي تعكس الاتجاهات العامة لظاهرة قضايا المؤثرات العقلية في السياق المحلي، وذلك دون افتراض علاقات سببية مباشرة، انسجاماً مع طبيعة المنهج الوصفي المعتمد.

أولاً، أظهرت النتائج تصاعداً كمياً واضحاً في عدد القضايا المسجلة، حيث ارتفع العدد من 409 قضية سنة 2021 إلى 905 قضايا سنة 2023، أي بنسبة زيادة إجمالية تفوق 120%. ويعكس هذا التطور اتجاهاً تصاعدياً مستمراً خلال الفترة المدروسة.

ثانياً، بيّنت النتائج أن الفئة العمرية (19-35 سنة) تمثل الفئة الأكثر حضوراً في مجموع القضايا، بنسبة تفوق 80%، سواء تعلق الأمر بقضايا الاستهلاك أو المتاجرة، مما يبرز الطابع الشبابي الغالب على الظاهرة.

ثالثاً، كشفت المعطيات أن فئة الأشخاص بدون مهنة تشكل النسبة الأكبر من المتورطين، بما يتجاوز 70% من إجمالي الحالات، مقابل نسب أقل لفئات العمال بأجر، أصحاب الأعمال الحرة، والطلبة والموظفين.

رابعاً، أظهرت النتائج هيمنة شبه مطلقة للذكور في قضايا المؤثرات العقلية، بنسبة تتجاوز 98%، مع تسجيل حالات قليلة جداً للإناث، لوحظت بشكل طفيف خلال سنة 2023.

خامساً، من حيث نوع المؤثرات العقلية، سجل عقار البريفالين حضوراً طامغياً، إذ مثّل أكثر من 89% من مجموع المواد المحجوزة، في مقابل نسب محدودة جداً لبقية المواد مثل الإكستازي والكوكايين.

سادساً، أبرز تصنيف القضايا تقارباً لافتاً بين نسب قضايا الاستهلاك والحياسة (حوالي 51%) وقضايا المتاجرة (حوالي 48%)، ما يعكس تداخلاً في أنماط القضايا المسجلة خلال الفترة المدروسة.

وأخيراً، تشير النتائج إجمالاً إلى أن التحول الكمي في عدد القضايا ترافق مع تحول نوعي في طبيعة المواد المستعملة، حيث برزت المؤثرات العقلية الصيدلانية كبديل أكثر حضوراً مقارنة بالمخدرات التقليدية.

9. مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري (Discussion)

تُناقش نتائج هذه الدراسة في ضوء الإطار السوسيولوجي المعتمد، دون الخروج عن حدود المنهج الوصفي، وذلك عبر ربط الاتجاهات الإحصائية المرصودة ببعض المقاربات النظرية التفسيرية، على مستوى الفهم لا على مستوى الإثبات السببي.

أولاً، إن التصاعد الحاد في عدد القضايا خلال فترة زمنية قصيرة لا يمكن قراءته فقط كمؤشر أمني أو جنائي، بل يعكس تحولات اجتماعية أوسع تمسّ فئة الشباب. فوفق مقاربة البناء الاجتماعي للواقع، يمكن اعتبار أن تزايد استهلاك المؤثرات العقلية، خاصة الصيدلانية منها، يشير إلى تغير في تمثيلات الفاعلين الاجتماعيين لمعنى التعاطي، حيث يُعاد تأويل بعض المواد بوصفها أقل خطورة أو أكثر قبولاً داخل شبكات اجتماعية محددة.

ثانياً، ينسجم التركيز الواضح للقضايا في صفوف الشباب العاطلين عن العمل مع أطروحات التهميش الاجتماعي، التي تفترض أن ضعف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي يخلق سياقات هشّة قد تترافق مع سلوكيات تعويضية. وفي هذا الإطار، لا يفهم التورط في قضايا المؤثرات العقلية بوصفه فعلاً فردياً معزولاً، بل باعتباره جزءاً من ديناميات اجتماعية أوسع تتقاطع فيها البطالة، الهشاشة، وانسداد آفاق الإدماج.

ثالثاً، يبرز التداخل بين قضايا الاستهلاك والمتاجرة بوصفه مؤشراً على تشكّل أنماط سلوكية هجينة، حيث لا يعود الفصل بين المستهلك والمروج واضحاً. وتجد هذه النتيجة صداها في نظرية الثقافة الفرعية، التي ترى أن بعض الجماعات الشبابية تطوّر منظومات قيم بديلة، يصبح فيها التعاطي أو الترويج وسيلة للاندماج داخل جماعة مرجعية تعوّض ضعف الاعتراف الاجتماعي داخل النسق الرسمي.

رابعاً، إن الهيمنة شبه المطلقة لعقار البريغالين تعكس تحوّلاً في سوق المؤثرات العقلية، من مواد غير مشروعة تقليدية إلى أدوية صيدلانية ذات استعمال طبي أصلي، لكنها تُستهلك خارج سياقها العلاجي. ويمكن تفسير هذا التحول في ضوء مقاربات علم الاجتماع الطبي، التي تؤكد أن سهولة الوصول، وانخفاض التكلفة، والطابع "العلاجي الظاهري" للأدوية، تسهم في إعادة تطبيع استهلاكها داخل بعض الفئات الاجتماعية.

خامساً، أما الفجوة الجندرية الواسعة بين الذكور والإناث، فتتسجم مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث لا تزال أنماط الضبط الأسري والاجتماعي أكثر صرامة تجاه الإناث، ما قد يؤثر على مستوى الظهور الإحصائي للحالات، دون أن يعني بالضرورة غياب الظاهرة بشكل مطلق داخل هذه الفئة.

بناءً على ما سبق، تُظهر مناقشة النتائج أن ظاهرة المؤثرات العقلية في ولاية سكيكدة لا يمكن اختزالها في بعدها الجنائي فقط، بل تندرج ضمن سياق اجتماعي مركّب تتقاطع فيه التحولات الاقتصادية، الثقافية، والرمزية. كما تؤكد النتائج حدود المقاربة الأمنية وحدها، وتبرز أهمية إدماج الأبعاد الاجتماعية والوقائية في فهم الظاهرة والتعامل معها.

10. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة ملامح تحول ملحوظ في أنماط قضايا المؤثرات العقلية المسجلة لدى مصالح أمن ولاية سكيكدة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، سواء من حيث الحجم الكمي أو طبيعة المواد المتداولة والفئات الأكثر حضوراً في الإحصائيات الرسمية. وتشير النتائج إلى أن الظاهرة لم تعد مقتصورة على حالات فردية معزولة، بل أصبحت تتخذ طابعاً اجتماعياً أوسع، يتقاطع مع جملة من المتغيرات الديموغرافية والمهنية. وقد أظهرت المعطيات الإحصائية هيمنة واضحة لفئة الشباب، خاصة المنتمين إلى فئة "بدون مهنة"، إضافة إلى سيطرة المؤثرات العقلية الصيدلانية، وعلى رأسها البريغابالين، على باقي المواد المحجوزة. وتُفهم هذه المؤثرات، في حدود المنهج الوصفي، باعتبارها تعبيراً عن تحولات في أنماط الاستهلاك، وفي تمثيلات بعض الفئات الاجتماعية لطبيعة هذه المواد، دون الجزم بعلاقات سببية مباشرة.

كما كشفت النتائج عن تقارب نسبي بين قضايا الاستهلاك والمتاجرة، وهو ما يعكس تداخلاً في أنماط القضايا المسجلة، ويشير إلى تعقّد الظاهرة وصعوبة اختزالها في تصنيفات قانونية أو جنائية جامدة. وفي هذا السياق، تبرز محدودية المقاربات الأحادية في فهم الظاهرة، وضرورة إدراج الأبعاد الاجتماعية والثقافية ضمن التحليل.

وعليه، تؤكد هذه الدراسة أن ظاهرة المؤثرات العقلية في السياق المحلي لولاية سكيكدة تندرج ضمن ديناميات اجتماعية أوسع، تستدعي مقارنة شمولية في الفهم والمعالجة، تجمع بين البعد الأمني والبعد الوقائي والاجتماعي، مع مراعاة الخصوصيات المحلية والتحوليات التي يعرفها المجتمع الجزائري المعاصر.

1.1. التوصيات العملية والمقترحات الوقائية

استناداً إلى النتائج الوصفية للدراسة، وفي إطار تعزيز الجهود الوقائية والحد من تنامي قضايا المؤثرات العقلية، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العملية، على سبيل الإسهام العلمي دون ادعاء الفعالية الحتمية:

1. تعزيز آليات الرقابة الدوائية

- دعم آليات تنظيم صرف الأدوية النفسية، خاصة المؤثرات العقلية ذات القابلية العالية لسوء الاستعمال.
- تحسين التنسيق بين المصالح الصحية والجهات الرقابية لمتابعة مسارات توزيع الأدوية.
- تطوير أنظمة معلومات تساعد على رصد الاتجاهات العامة لصرف الأدوية ذات الحساسية الخاصة.

2. دعم المقاربة الوقائية داخل المؤسسات التربوية

- إدماج أنشطة توعوية ذات طابع تربوي داخل المؤسسات التعليمية، تراعي الخصائص العمرية والنفسية للفئات المستهدفة.
- تشجيع الشراكة بين المدرسة، الأسرة، والفاعلين الاجتماعيين في مجال التحسيس بالمخاطر الصحية والاجتماعية للمؤثرات العقلية.
- دعم المبادرات الثقافية والرياضية التي تسهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي الإيجابي للشباب.

3. تعزيز التكفل الاجتماعي والنفسي

- دعم هياكل الاستماع والمرافقة النفسية والاجتماعية على المستوى المحلي، خاصة للفئات الهشة.
- تشجيع برامج الإدماج الاجتماعي والمهني لفئة الشباب، بما يساهم في تقوية الإحساس بالانتماء والاعتراف الاجتماعي.
- دعم آليات التوجيه والإرشاد الأسري كجزء من الوقاية الأولية.

4. الانتباه إلى الفضاء الرقمي

- تشجيع الدراسات التي تتناول دور الوسائط الرقمية في تشكيل تمثيلات الشباب حول المؤثرات العقلية.
- دعم المحتوى الرقمي التحسيسي الذي يقدم بدائل إيجابية بلغة قريبة من الفئات الشبابية.
- 5. تشجيع البحث العلمي متعدد المقاربات
- توسيع الدراسات الميدانية لتشمل مقاربات كيفية ومقارنة بين ولايات مختلفة.
- دعم البحوث البينية التي تجمع بين علم الاجتماع، علم النفس، الصحة العمومية، والقانون.
- تعزيز الربط بين نتائج البحث العلمي وصانعي القرار في مجال السياسات الوقائية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بومعزة، عبد الله. (2016). الاندماج الاجتماعي للشباب في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة.
- بوحوش، فوزية. (2014). الاقتصاد غير الرسمي والانحراف الاجتماعي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مستغانم.
- بن الطاهر، نوال. (2015). الاقتصاد الموازي والانحراف: قراءة تحليلية لواقع الشبكات الحضرية غير الرسمية. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سطيف.
- بركات، لمياء. (2020). الاستهلاك النفسي للعقاقير الطبية في الجزائر: دراسة اجتماعية ميدانية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة تبسة.
- جفال، طارق. (2011). من الشرعية القانونية إلى الشرعية الرمزية: قراءة في التمثيلات الشعبية للجريمة. مجلة علم الاجتماع، جامعة عنابة.
- خولة، سهيلة. (2017). النساء والانحراف: دراسة سوسيولوجية ميدانية. الجزائر: دار القصبة.
- الزواوي، عبد الرحمن. (2015). المرأة والتحول الاجتماعي في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر.
- زروقي، جمال. (2013). البطالة والانحراف في المجتمع الجزائري: مقارنة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2.
- شيباني، حسام. (2016). الرقابة الصيدلانية وسياسات ضبط العقاقير في الجزائر. مجلة الأمن والمجتمع، العدد 15.

- عبد الله، حسين. (2011). الشباب والتمهيش في المجتمع المغاربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العربي، محمد. (2005). الشباب والتحول الاجتماعي في الجزائر. مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الجزائر.
- عروي، عبد الله. (2007). مفهوم الدولة. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- عبد الله، بورديو، بيير. (1993). التمييز: نقد اجتماعي للحكم (ترجمة: نظير جاهل). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- مرسللي، سميرة. (2019). التنشئة الاجتماعية والتمييز الجندي في الظواهر الإجرامية. مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة وهران.
- زهور، نورة. (2011). الانحراف الحضري: مقارنة سوسيولوجية ميدانية لظاهرة الجريمة في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية.
- زيطان، محمد. (2019). الهشاشة الاجتماعية والشباب في المغرب العربي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة.
- بلقاسم، نزيه. (2018). الشبكات الانحرافية الحضرية: سوسيولوجيا الجريمة والهوامش. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2.
- رحمان، فاطمة الزهراء. (2013). العقار كآلية للتكيف النفسي: قراءة في سوسيولوجيا التعاطي. مجلة علم النفس الاجتماعي، جامعة قسنطينة.



ثانياً: المراجع الأجنبية

- Becker, H. S. (1963). *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. Free Press.
- Berger, P., & Luckmann, T. (1966). *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge*. New York : Anchor Books.
- Cohen, A. K. (1955). *Delinquent Boys: The Culture of the Gang*. New York : Free Press.
- Hebdige, D. (1979). *Subculture: The Meaning of Style*. London : Routledge.
- UNESCO. (2019). *Youth and Social Inclusion*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- UNODC. (2021). *World Drug Report 2021*. United Nations Office on Drugs and Crime.
- WHO. (2022). *Psychotropic Substances: Statistics for 2020 Assessments and Annual Reports*. Geneva : World Health Organization.
- Young, J. (1999). *The Exclusive Society: Social Exclusion, Crime and Difference in Late Modernity*. London : SAGE Publications.